الأمم المتحدة S/PV.6375

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٧٥**
الاثنين ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد دور ريفيير
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيد لولو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/430)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-49883 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/430)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وإسرائيل وإيطاليا وبلجيكا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد واكسمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/454 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. أود أن أسترعي انتباه المشاركين إلى الوثيقتين S/2010/352 و S/2010/430، اللتين تتضمنان التقرير الثالث عشر للأمين العام بشأن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ورسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، على الترتيب.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، البرازيل، البوسنة والهرسك، تركيا، الصين، غابون، فرنسا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، المكسيك، النمسا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٣٧ (٢٠١٠).

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان الذي يرغب في الإدلاء ببيان بعد التصويت.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتقدم بشكر حكومة لبنان لجميع أعضاء مجلس الأمن على القرار الإجماعي بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لعام آخر، بدون تعديل مهمتها أو قواعد الاشتباك الخاصة بها أو مفهومها للعمليات، بناء على طلب حكومتي.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على عمل القوة المتفاني، في تنسيق وتعاون وثيقين مع القوات المسلحة اللبنانية؛ وأن أشيد بقيادة قائد القوة المؤقتة، اللواء أسارتا كويفاس؛ وأن أعرب عن امتناننا العميق لكل البلدان المساهمة بقوات على دعمها المتواصل للبنان وجهوده لتوطيد الأمن والاستقرار في جنوبه. يقدر لبنان التضحيات الباسلة التي تقدمها القوات، وآخرها الوفاة المؤسفة لفرنسي عضو في القوة في حادث سيارة الأسبوع الماضي.

وأود أيضا أن أنوه بالتوجيه الذي تقدمه إدارة عمليات حفظ السلام.

أعلم أن كل هذا معروف جيدا لجميع أعضاء مجلس الأمن، لكنني أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام لبنان القوي بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) برمته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد واكسمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بما أننا نجتمع في نهاية الشهر، أود سيدي الرئيس، أن أشيد بكم على قيادتكم المقتدرة لمجلس الأمن لهذا الشهر.

وترحب إسرائيل باتخاذ القرار ١٩٣٧ (٢٠١٠) بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأود أن أعرب عن تقدير إسرائيل لقوات القوة المؤقتة ولقادتها وللبلدان المساهمة بقوات ولإدارة عمليات حفظ السلام.

ولا تزال إسرائيل ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وهي في ذلك الصدد تتطلع إلى التعاون مع مجلس الأمن والأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ولكن هناك في لبنان تحديات جدية للسلام والأمن تهدد التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الواقع، فإن بعض تلك التحديات مبرزة في القرار الذي اتخذه المجلس من فوره.

ولا يزال أكثر التحديات الجدية هو تعزيز القوة العسكرية لتنظيم حزب الله الإرهابي. وبدعم إيراني وسوري من خلال التزويد بالأسلحة والتمويل – وكل هذه انتهاكات صارخة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولقرار اليوم – يقوم حزب الله ببناء ترسانة فتاكة في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك جنوب نهر الليطاني وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولا تمثل حوادث خربة سلم وطير فلسي ومزرعة سردا سوى جزء ضئيل من هذه الظاهرة الكبيرة. وهذا التعزيز للقوة العسكرية أمكن بفضل عمليات نقل الأسلحة الواسع النطاق إلى لبنان، مما يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة القائم. وحظر توريد الأسلحة مسألة رئيسية تم تناولها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن المؤكد أن الإشارة إلى الحظر في قرار اليوم أمر هام وينبغي أن يرافقه اتخاذ تدابير ملموسة على أرض الواقع.

إن إعادة تسليح حزب الله بالأسلحة الفتاكة تعرض للخطر لبنان نفسه والشرق الأوسط الواسع إذ أن حزب الله ينشر تلك الأسلحة ويبني هيكله الأساسي العسكري في جميع القرى المدنية في جنوب لبنان، وبالقرب من المدارس والمستشفيات ودور العبادة والمباني السكنية. ومن هنا، لا بد من بذل المزيد من الجهود المنسقة، على النحو الوارد في الفقرة ٨ من قرار اليوم، من أجل إنشاء ”منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تخلو من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة“.

وتتعرض حرية تنقل القوة المؤقتة للإعاقة بشكل متزايد من عملاء حزب الله الذين يستخدمون المدنيين لتعطيل عمل حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، على القوة المؤقتة أن تظل يقظة وأن تستخدم الوسائل الضرورة والمناسبة لتنفيذ الولاية التي جددها المجلس اليوم.

ومع أن إسرائيل ترحب بانتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان، فإن على قواته أن تعمل بصورة مسؤولة لضمان السلام والاستقرار. ومن الواضح أن على القوات المسلحة اللبنانية أن تميز نفسها من العناصر الراديكالية التي تسعى لتقويض القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ذلك الصدد، شهدنا في ٣ آب/أغسطس وقوع حادث خطير. فخلال عمل إسرائيلي روتيني جنوب الخط الأزرق – أكثر من ٩٠ مترا داخل الأرض الإسرائيلية – أطلقت القوات اللبنانية النيران مباشرة عبر الخط الأزرق، مما أدى إلى مقتل قائد الكتيبة الرائد دوف هاراري وإصابة قائد سرية آخر إصابة بالغة،

وكان كلا الضابطين يقفان على بعد حوالي ١٤٠ مترا جنوب الخط الأزرق و ٢٥٠ مترا غرب موقع أعمال قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد نوقشت النتائج الأولية المتعلقة بهذا الحادث في الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2010/430). واطلع الطرفان في الأسبوع الماضي على تقرير التحقيق الذي أجرته قوة الأمم المتحدة، وجاء في النتيجة الرئيسية للتقرير أن

”إطلاق النار من جانب القوات المسلحة اللبنانية، الذي تسبب في تبادل إطلاق النار، يشكل انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وخرقا صارخا لوقف الأعمال القتالية. وأثناء عملية إطلاق النار الأولية من جانب القوات المسلحة اللبنانية، كانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي متمركزة على الجانب الإسرائيلي، جنوب الخط الأزرق“.

وينوي الطرفان مناقشة نتائج هذا التحقيق في اجتماعهما الثلاثي المقبل. غير أن إسرائيل تأمل أن يتلقى المجلس إحاطة إعلامية كاملة بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب. ويجب ألا يتكرر مثل هذا النوع من الحوادث. وتكرر إسرائيل مجددا دعوتها إلى القوات المسلحة اللبنانية لتحترم الخط الأزرق برمته.

وبينما لا تزال الحال معقدة في جنوب لبنان، يؤدي تواجد قوة الأمم المتحدة دورا أساسيا في تعزيز الهدوء في المنطقة، بما في ذلك على طول الحدود الشمالية لإسرائيل. وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تأييدنا لقرار اليوم، وأن أشدد على امتناننا لرجال قوة الأمم المتحدة ونسائها، الذين يقومون بمهمة صعبة في بيئة صعبة بغية تعزيز السلم والأمن للجميع في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل لبنان الكلمة للإدلاء ببيان آخر، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): بينما نجدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اليوم، من المهم ألا ننسى أن البعثة المعززة الحالية لقوة الأمم المتحدة تقررت في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦، التي أودت بحياة ١ ١٢٥ من المدنيين اللبنانيين وشردت مئات الآلاف، علاوة على المدنيين الذين شوهتهم القنابل العنقودية التي ألقتها إسرائيل في اليومين الأخيرين من عدوانها. والواقع أن الآثار الإجرامية للعدوان الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦ لا تزال تتكشف. وخلال الأشهر الأربعة الماضية، ”وقعت سبعة حوادث تتعلق بذخائر غير منفجرة من مخلفات نزاع عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى إصابة ستة مدنيين وأحد مزيلي الألغام“، مثلما ورد في الفقرة ٤٣ من آخر تقرير للأمين العام (S/2010/352) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وتزعم إسرائيل أنها ملتزمة بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). غير أن الطائرات الإسرائيلية، كما ذكر الأمين العام في الفقرة ٥٦ من تقريره الصادر في تموز/يوليه

”لا تزال تنتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والسيادة اللبنانية بشكل يومي تقريبا من خلال ما تقوم به من عمليات تحليق فوق الأراضي اللبنانية. وتؤدي هذه العمليات إلى حالة من التوتر، وربما تتسبب في حادث قد تتصاعد حدته بسرعة“.

وعلاوة على ذلك، لا تزال إسرائيل تنتهك بشكل صارخ ومتكرر السيادة اللبنانية برا وبحرا، حيث أنشأت بصورة انفرادية خطا للعوامات، مما يشكل اعتداء على المياه الإقليمية اللبنانية، بالإضافة إلى ما تقوم به ”وحداتها البحرية من إلقاء قنابل أعماق وإطلاق قنابل إنارة على امتداد خط العوامات“، مثلما ذكر أيضا في الفقرة ٢٦ من آخر تقرير للأمين العام. أهكذا تنوي إسرائيل الالتزام التام بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؟

وبعد مضي أربعة أعوام على اتخاذ مجلس الأمن لذلك القرار، الذي يدعو إسرائيل إلى سحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية، تواصل القوات المسلحة الإسرائيلية، كما ورد في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام، ”احتلالها للجزء الشمالي من

قرية الغجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق، منتهكة بذلك أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)''. فهل بمواصلة تحدي الطلب الواضح للأمين العام المتعلق بالانسحاب من الجزء الشمالي من قرية الغجر تحترم إسرائيل القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؟

علاوة على ذلك، لا تزال إسرائيل تحتل مزارع شبعا في تلال كفرشوبا، وترفض التسوية ولو على أساس مؤقت، على النحو الذي اقترحته الحكومة اللبنانية سابقا. ولا مناص من ذكر ما يزيد عن الـ ١٥٠ جاسوس إسرائيلي الذين تم اعتقالهم في لبنان خلال السنة الماضية، ناهيكم عن الذين فروا إلى إسرائيل قبل أن تتمكن قوات الأمنية اللبنانية من إلقاء القبض عليهم. ألا يشكل هؤلاء انتهاكا للسيادة اللبنانية وسلامتها وأمنها المنصوص على احترامها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؟

وماذا عن وابل التهديدات العدوانية التي يوجهها المسؤولون الإسرائيليون إلى بلدي وشعبه، متوعدين لهما بمزيد من الموت والدمار. ويعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أنه أصبح ''من المشروع ضرب أي هدف للدولة اللبنانية''، كما ذكر في مقابلته الصحفية مع صحيفة الواشنطن بوست في ٢٦ تموز/يوليه. وأود أيضا أن أذكر المجلس بأن الوزير الإسرائيلي نفسه أعلن في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قبيل تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في العام الماضي، أن ''إسرائيل لم تدك بما فيه الكفاية الهياكل الأساسية للبنان'' خلال حرب صيف عام ٢٠٠٦. هل هذه هي الكيفية التي تقطع بها إسرائيل الوعود باحترام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؟

أما بالنسبة للأحداث التي وقعت في مطلع تموز/يوليه، فقد أعرب لبنان عن أسفه لوقوعها، ويؤكد مجددا احترامه لحرية حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على النحو المحدد في ولايتها وقواعد الاشتباك. ويعتبر لبنان أيضا أن الحادث الحدودي في ٣ آب/أغسطس، الذي وقع في منطقة متنازع عليها على طول الخط الأزرق، حادث خطير ينبغي في الواقع استقاء الدروس منه. وكما جاء في التقرير الذي أطلعت قوة الأمم المتحدة الطرفين عليه، فقد أكد الحادث أهمية وضع علامات على الخط الأزرق واحترامها. وذلك ما دعا إليه لبنان دائما.

وعلاوة على ذلك، فإن التقرير يدعو الطرفين إلى الامتناع عن أي استفزاز. ويؤيد لبنان تلك التوصية الهامة جدا. ومع ذلك، فهل هناك أي استفزاز أكبر من ارتكاب أكثر من ٦ ٠٠٠ انتهاك إسرائيلي وقح ومتعمد بصورة يومية للسيادة اللبنانية منذ عام ٢٠٠٦، وهي الانتهاكات التي تم توثيقها والإبلاغ عنها في العديد من الرسائل الموجهة من بعثة بلدي إلى المجلس، وكذلك في تقارير الأمين العام؟ بالإضافة إلى ذلك، يؤكد ذلك الحادث مدى الحاجة إلى تعزيز التنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من أجل الحيلولة دون وقوع حوادث مماثلة في المستقبل. وفي هذا الصدد، يتطلع لبنان وقواته المسلحة إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال ولايتها المجددة.

وأود مرة أخرى أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر جميع أعضاء المجلس، على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة عام آخر.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.